

الأحكام الفقهية المتعلقة بالنصيحة

د. إبراهيم بن ناصر الحمود

اعتمد للنشر في ١٢/٨/٢٠١٢ م



سلم البحث في ١٧/٦/٢٠١٢ م

ملخص البحث:

من أخلاق الإسلام وأدابه الوفاء بحق المسلم على أخيه، ومن تلك الحقوق: تقدير النصح له، وقد دل على ذلك نصوص الكتاب والسنة، ولما كانت النصيحة من الدين فهي من أوجب الواجبات وأعظم الحقوق بين المسلمين، وهي فرع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على كل مسلم وMuslimah، وقد اتفق أهل العلم على وجوب النصيحة، وتنأك عن طلبها ما لم يترتب عليها الإضرار بالناصح، وعلى المسلم أن يتلزم بشروطها وأدابها حتى تؤثر في سمعها، فلا يقول إلا حقاً، ولا يأمر إلا بما يستطيع، ويتجنب تعديل المنصوح أو توبيخه أو التشهير به، وكلما كانت النصيحة سراً كان أدعى لقبولها، وعلى الناصح أن يتلزم بما يقول ويفعل، ويلتزم منهج الإسلام في الموعظة بالحكمة والرفق واللين، من غير إلزام للمنصوح، لأنه متى بذل النصيحة فقد برئت ذمته، وفاقت الحجة على المنصوح.

Abstract:

One of the moral and Islamic ethics is to fill in the needs of his brother, like that: to give him a good advice, it is ordered by the Holly Quran and the Prophet's Tradition. Since, the good advice being a higher duty and right between Muslim peoples, it is one between the different faces to "Promotion of Virtue and Prevention of Vice". All of Muslim scholars decide that advice being a proven obligation when it is expressly required, as long as it cause not a detriment for the trustworthy. In view to produce good effects, the Muslim must respect the advice's ethics, like that saying correctly, doesn't order to do difficult obligations and avoid to blame or disgrace the consultant. It will be easy to

* أستاذ مشارك في المعهد العالي للقضاء، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

accept the advice when it is passed secretly by kindness and gentleness, as well as when the advisor acts in the same direction of his advice. Once the good advice was achieved, the advisor will be discharged from this moral obligation, and the argument will be on the charge of the consultant.

المقدمة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَتَوَبُ إِلَيْهِ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلُلٌ لَهُ وَمِنْ يَضْلُلُ فَلَا هَادِيٌ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا .. أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ مَنْ لَازَمَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَايَةَ عَنِ الْمُنْكَرِ النَّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ امْتَنَّا لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ فِي حَدِيثِ تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ ﷺ : (الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قَلَّا لَمَنْ يَا رَسُولُ اللَّهِ؟، قَالَ: اللَّهُ وَلِكُتُبِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامِلِهِمْ) (١).

وَلِلنَّصِيحَةِ شَأْنٌ عَظِيمٌ فِي حَيَاةِ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ، بَلْ وَفِي حَيَاةِ الْأُمَّةِ، فَهِيَ الْحَصْنُ الْحَصِينُ وَالسَّدُّ الْمَنْبِعُ - بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ - فِي الْحَفَاظِ عَلَى ثَوَابِ الْأُمَّةِ ، مِنْ أَجْلِ بَنَاءِ نَهْضَتِهَا وَتَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا وَسَلَامَتِهَا مِنِ التَّنَكُّكِ وَالاضْطِرَابِ . وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ الْأُمَّةَ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ إِلَى التَّنَكِيرِ بِوَاجْبِهَا وَقُوَّةِ صَلْتِهَا بِرَبِّهَا وَتَمْسِكِهَا بِعَقِيْدَتِهَا فِي كُلِّ حِينٍ، لِأَنَّ الْغَفْلَةَ وَالنَّسِيَانَ عَامِلَانِ مُهَمَّانَ فِي أَسْبَابِ التَّأْخِرِ فِي التَّنَمِيَةِ وَتَنْسُطِ الْأَعْدَاءِ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، فَالْأُمَّةُ لَنْ تَقُومْ لَهَا قَائِمَةٌ إِلَّا بِتَمْسِكِهَا بِدِينِهَا وَعَقِيْدَتِهَا كَمَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عَصْرِهَا الْأُولَى، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَالنَّصِيحَةُ لَهَا دُورٌ فَاعِلٌ فِي تَنَكِيرِهَا بِاللَّهِ وَمَا يَجْبُ أَنْ تَكُونْ عَلَيْهِ مِنِ الْالْتِزَامِ بِثَوَابِهَا وَمِبَانِيهَا.

وَالنَّصْحُ لِلْأُمَّةِ مِنْهِجُ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ أَمْمِهِمْ، فَكُلُّ نَبِيٍّ يَنْصُحُ فُوْمَهُ بِامْتِنَالِ مَا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ وَاجْتِنَابِ مَا نَهَا اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ اللَّهِ صَالِحٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (يَا أَقْوَمَ لَقَدْ أَلْتَغَيْتُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَّحْتُ لَكُمْ وَلَكُنْ لَا تُحْيِيُونَ النَّاصِحِينَ) (٢).

ولزاماً على من توجه له النصيحة أن يتقبلها بصدر رحب ويعمل بموجبها، لأن الناصل قد أقام عليه الحجة فلا عذر له في البقاء على جهله أو عناده، فالناصل داعية خير للمنصوح، فكم كان للنصيحة من أثر على استقامة الأخلاق والسلوك إذا تمت بضوابطها وشروطها، وهي خير سبب لهدایة البشر، فلن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيراً لك من حمر النعم.

وفي هذا البحث سأتحدث عن الجانب الفقهي للنصيحة من حيث حقيقتها وأحكامها وشروطها وآدابها ، لأن معرفة ذلك من الوسائل المهمة لكي تتحقق النصيحة هدفها.

منهج البحث وخطته:

١ - منهج البحث :

- الاطلاع على المصادر الأصيلة والإفادة منها في جمع المادة العلمية.
- الاستقراء في نصوص الكتاب والسنة.
- الاستشهاد بأقوال الصحابة والأئمة من السلف.
- بيان الحكم الفقهي للنصيحة على اختلاف أحوالها.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها من القرآن مع بيان رقم الآية.
- تخريج الأحاديث الواردة في البحث من كتب التخريج المعتمدة ونذكر درجتها.
- توثيق المادة العلمية من مصادرها .
- ما كان منقولاً بنصه أضعه بين معکوفتين .
- نكر فهرس المصادر والمراجع مرتبًا حسب حروف المعجم .

٢ - خطة البحث :

يتكون البحث من تمهيد ومقدمة ومبثثين وخاتمة.

التمهيد: في بيان عظم شأن النصيحة في الإسلام.

المقدمة: في التعريف بالنصيحة وأنواعها.

المبحث الأول: أحكام النصيحة وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حكم بيتها.

المطلب الثاني: حكم سماعها وقبولها .

المطلب الثالث: حكم كتمان النصيحة .

المطلب الرابع: حكم تعبير المنصوح وتوبيقه.

المطلب الخامس: حكم التشهير بالمنصوح.

المبحث الثاني: شروط النصيحة وأدابها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشروط والأداب المتعلقة بذات النصيحة.

المطلب الثاني: الشروط والأداب المتعلقة بأركان النصيحة، وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: الشروط والأداب المتعلقة بالناصح.

الفرع الثاني: الشروط والأداب المتعلقة بالمنصوح.

الفرع الثالث: الشروط والأداب المشتركة.

الفرع الرابع: الشروط والأداب المتعلقة بالمنصوح به.

الخاتمة. وفيها أهم نتائج البحث. وتوصيات الباحث .

الهوامش .

التمهيد: أهمية النصيحة وعظم شأنها في الإسلام:

تستمد النصيحة أهميتها مما تتركه من آثار إيجابية في المنصوح، ولهذا حث الإسلام عليها في أكثر من موضع في الكتاب والسنة، فهي الكلمة الطيبة التي يتصدق بها المسلم على أخيه على مستوى الفرد والجماعة ولها من الآثار الحميدة الشيء الكثير كما قال تعالى: «أَلَمْ ترَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةً أَصْنَثَهَا ثَابِتًا وَفَرَغَهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتَى كُلُّهَا كُلًّا حِينَ يَأْتِنَ رَبَّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ» (٢)، والإسلام يدعو إلى الطيب من القول «وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا» (٣)، «وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ» (٤).

فالكلام الطيب الحسن هو الذي يؤثر في سامعه لاسيما إذا دعت الحاجة إليه وافق قبولاً من سمعه، ومما يدل على أهمية النصيحة في الإسلام أن الرسول ﷺ

جعلها جماع الدين كله كما في الحديث المتقدم (الدين النصيحة ... إلخ) يقول النووي - رحمه الله -: (هذا حديث عظيم الشأن وعليه مدار الإسلام) (٥) فمن قام بحق الله وبحق كتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم فقد قام بما أوجب الله عليه من حقوق الله وحقوق العباد.

وفي حديث عبد الله البجلي **رض** قال: (بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم) (٦) ومن حق المسلم على أخيه النصح له، كما جاء في الحديث (وإذا استصحك فانصح له) (٧).

وفي حديث أبي هريرة **رض** (إن الله يرضى لكم ثلاثة: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً. وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا . وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم) (٨).

كما تبرز أهمية النصيحة في الإسلام من خلال آثارها الطيبة على الفرد والمجتمع في التقويم والإصلاح لما لها من أثر في حماية الأفراد والمجتمعات من أي انحراف.

وإمام النصيحة في الإسلام وقدوة الناصحين هو محمد ﷺ فلا خير إلا دل الأمة عليه ولا شر إلا حذرها منه. وأخبر الله عنه في كتابه العزيز بقوله سبحانه: «إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَتَنَزِّلًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسَرَاجًا مُتَبَرِّأً» (٩) فهو الناصح الأمين جاء ليخرج البشرية من ظلمة الكفر والشرك إلى نور الإيمان والتوحيد. ويدلهم إلى طريق الخير والصلاح، ويهديهم إلى أحسن الأخلاق كما قال النبي ﷺ: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) (١٠).

والنصيحة وسيلة من وسائل الدعوة إلى الله كل على حسب قدرته واستطاعته، وهي جزء لا يتجزأ من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي قال فيه الرسول ﷺ فيما رواه أبو سعيد الخدري **رض**: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فقلبه وذلك أضعف الإيمان) (١١). قال ابن رجب رحمه الله في بيان أهمية النصيحة " النصيحة تشمل خصال الإسلام

والإيمان والإحسان التي ذكرت في حديث جبريل عليه السلام "(١٢)".
ومما يدل على أهمية النصيحة في الإسلام أنها دليل خيرية هذه الأمة كما جاء في قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرِجْتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» (١٣). كما أن باذل النصيحة مبلغ عن ربه جل وعلا وعن نبيه محمد ﷺ فهو خليفة الله في أرضه، يقول الحسن البصري - رحمه الله - "ما زال الله ناس ينصحون الله في عباده وينصحون لعباد الله في حق الله عليهم ويعملون له في الأرض بالنصيحة أولئك خلفاء الله في الأرض" (١٤).

والنصيحة صفة من صفات المؤمنين الصادقين ودليل على المحبة والتآلف بين أبناء المسلمين.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

١. ما تقدم من أهمية النصيحة في الإسلام، وما لها من شأن في إصلاح الراعي والرعية .
 ٢. حاجة الدعاة إلى معرفة فقه النصيحة، من أجل التمسك بأدابها وأخلاقها .
 ٣. قلة من كتب في الموضوع بتوسيع من المختصين في مجال الفقه والدعوة.
 ٤. التأكيد على العلاقة الوثيقة بين الفقه والدعوة، فكل منها مكمel للآخر .
- الدراسات السابقة:

بعد البحث عن من كتب في هذا الموضوع، وجدت أن الغالب جملة من المقالات والمحاضرات، والرسائل الصغيرة، ماعدا بحث نشر في مجلة الحكمة (العدد الأول) بعنوان (فقه النصيحة) للباحث: محمد أبو صعيديك، في ٦٤ صفحة، ونشره أبو مهند النجدي في الموسوعة الشاملة في ٤٨ صفحة. والبحث ركز على الدراسة الحديثية لحديث (الدين النصيحة) وذكر عدداً من النماذج من نصائح السلف في ٣٠ صفحة، وتنطرق للأثار المترتبة على النصيحة، ولم يتطرق لحكم سماع النصيحة وبكتمانها، ولم يفصل القول في حكم التشهير بالمنصوح ومعرفة أحواله، واقتصر على الشروط الذاتية باختصار. كما اعتمد الباحث كثيراً

على كتاب الآداب الشرعية لابن مفلح، وكتاب جامع العلوم والحكم لزين الدين ابن رجب الحنبلي، فلم يحظ بحثه بوفرة المراجع.

المقدمة: وفيها مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بالنصيحة:

النصيحة في اللغة: مأخوذة من مادة (نصح) وهي بمعنى الملاعنة بين شيئين وإصلاحهما ومن مشتقاتها (الناصح) وهو الخياط. والنصيحة مأخوذة من قولك (نصحت له الود) أي أخلصته أو نصحت الجد أي (خطته) ويطلق الناصح على الخالص من العمل وغيره تقول نصحت العسل إذا خلصته من الشوائب، قال ابن منظور: الناصح: الخالص من العمل وغيره (١٥).

والنصيحة في الاصطلاح: عرفها الخطابي بقوله: "النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له" (١٦). وقال الراغب الأصفهاني: "النصيحة تحري فعل أو قول فيه صلاح صاحبه" (١٧). وقال الجرجاني: "هي الدعاء إلى ما فيه الصلاح والنهي عما فيه الفساد" (١٨).

وبالنظر إلى هذه التعريفات مجتمعة يتبيّن أن النصيحة لها مدلول واسع يجمعه لفظ مختصر وهو (إرادة الخير للغير) وهذا الخير لا حد له، خير في الدنيا وخير في الآخرة، وهذه الإرادة هي حق من حقوق المسلم على أخيه المسلم.

وبالنظر إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي يتبيّن أن بينهما علاقة وثيقة وهي جبر الخلل الحاصل بسبب هوى النفس، وتطهير النفس من أدران الذنوب والمعاصي وهذا في حق العباد، أما النصح لله ولكتابه ولرسوله ﷺ فهي وصف بالكمال ومقتضى الانقياد والامتثال.

ونصيحة المسلم لأخيه أعظم خير يؤده إليه، لما يتربّط عليها من هدایته للحق، وهي من نصرته بردعه عن ظلم نفسه وظلم غيره، فالناصح أمين فيما يقول ويفعل، وهي من باب التواصي بالحق، فالحق أحق أن يتبع.

المسألة الثانية: أنواع النصيحة:

ورد ذكر أنواع النصيحة في حديث تميم الداري المتقدم " الدين النصيحة: قلنا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ". فهي نوعان: نصح العبد لنفسه، ونصحه للغير، ويتحقق نصحه لنفسه في الأمور التالية:

الأول: النصيحة لله:

ون ذلك باتباع أوامر الله واجتناب نواهيه مع صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته، ووصفه بصفات الكمال التي تليق بجلاله وعظمته وتتزيه عن النقصان والعيوب. والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه. والاعتراف بنعمه وشكره عليها. قال الخطابي - رحمة الله - "حقيقة هذه الإضافة راجعة إلى العبد في نصحه لنفسه، فالله تعالى غني عن نصح الناصح" (١٩). ون ذلك لأن آثار هذه النصيحة تعود على فاعلها بالاستقامة والصلاح في الدنيا وبالثواب الجزيل في الآخرة. قال تعالى: « ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً » (٢٠).

الثاني: النصيحة لكتاب الله:

وهي وصف بالكمال. وحقيقةها: الإيمان بأن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق نزل به الروح الأمين على قلب محمد بلسان عربي مبين. لا يشبه شيئاً من كلام المخلوقين. ووجوب العمل بمحكمه والإيمان بمتشابهه وحفظ حدوده وإقامة حروفه وتذكرة آياته ومعانيه وتعلمها وتعليمها ودفع الشبه عنه وحمايته من عبث العابثين وإكرامه وإجلاله ورفع قدره. فهو كلام الله منه بدأ وإليه يعود، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (٢١).

الثالث: النصيحة لرسول الله ﷺ:

وهي أيضاً وصف بالكمال لأنهنبي معصوم بعصمة الله له. ومن النصح له: الإيمان برسالته وأنه مرسل من عند الله للتلذين مبشرًا ونذيرًا وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، ووجوب العمل بسننته في أمره ونفيه وتصديق خبره. وإحياء

طريقته ونشر سنته وبث دعوته وشريعته، والذب عنها وحمايتها من المناوئين لها ونفي التهم عنها والإمساك عن الخوض فيها بغير حق، ووجوب محبتة ﷺ ومحبة أهل بيته وأصحابه. كل ذلك من لازم النصيحة للنفس، فإن المسلم متى استقام على طاعة الله ورسوله والعمل بكتابه فقد أصلح نفسه وحفظها من الزيف والضلal (٢٢). أما النصح للغير فيتحقق في الأمور التالية:

١- النصح لأنّمة المسلمين:

وهم من ولهم الله أمر المسلمين كالحكام والأمراء من أصحاب الولايات العامة. وهي النصيحة السياسية، التي تهتم بأمور الراعي وعلاقته بالرعاية، لأن الإسلام دين ودولة، ففيها جانب شرعي وجانب اجتماعي، وكذلك الأئمة العلماء الربانيين الذين يبينون الحق للناس، فالائمة: لفظ عام يشمل أئمة الدين وهم العلماء، وأئمة السلطة وهم الأمراء ، وتكون النصيحة لهم بإعانتهم على الحق وطاعتهم في غير معصية الله كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِّنْكُمْ﴾ (٢٣) وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (من أطاع الأمير فقد أطاعني ومن عصى الأمير فقد عصاني) (٢٤).

ومن لزوم طاعتهم عدم الخروج عليهم وتقديم النصح لهم وجمع كلمتهم على الحق ومنعهم من الظلم . وتبصيرهم بواجبهم تجاه رعيتهم وواجب الرعاية نحوهم، فصلاحهم صلاح للرعاية. والنصح لهم من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ومن النصح للولاة الدعاء لهم بالصلاح والاستقامة، ويؤكد هذا قول الفضيل بن عياض - رحمه الله - (لو كان لي دعوة مستجابة لجعلتها للسلطان) (٢٥). وكذلك النصح لأنّمة المسلمين من العلماء الأجلاء، وذلك بالاتفاق حولهم والأخذ عنهم وحسنظن بهم. ونشر مناقبهم وعلومهم والدعاء لهم، فالعلماء هم ورثة الأنبياء وهم مصابيح الدجى أهل العلم والفضل. وهم أحوج ما يكونوا إلى النصيحة لسد ما قد يكون منهم من نقص أو خطأ أو زلل فهم غير معصومين، ومن حقوق

الرعاية على رعيتهم أن ينصحوهم ويرشدوهم، ولا يجعلوا من خطئهم إذا أخطأوا سلماً للقدح فيهم ونشر عيوبهم .

٢- النصائح لعلماء المسلمين:

وهم من عدا ولادة الأمر من المسلمين. والنصائح لهم بالالتزام بشرع الله، وذلك بالتمسك بالكتاب والسنّة وما فيها من أحكام وأداب. وقد تكون النصيحة لآحاد المسلمين إذا رأى المسلم على معصية وجب النصح له وأمره بالمعروف ونهاه عن المنكر، أو رأى منه تقصيرًا في أداء الواجب. فيحب لأخيه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه (٢٦).

وللنصيحة أنواع أخرى باعتبارات مختلفة ليس هذا مقام بحثها.

المبحث الأول

حكم النصيحة

المطلب الأول

حكم بذلك

يختلف حكم النصيحة بحسب حال المنصوح والغرض من النصيحة . فقد تكون النصيحة من أجل حمل المنصوح على ترك معصية أو فعل واجب، ومن هنا تكون النصيحة من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنها فرع عنه، والحسبة في الإسلام قد تكون واجباً عيناً في حق من رأى المنكر، وقد تكون واجباً كفائياً إذا كانت على سبيل الترغيب والترهيب . فهل وجوبها وجوهاً عيناً أو كفائياً أو في حال دون حال؟، للعلماء في ذلك ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول:

النصيحة فرض عين: وهو مذهب جمهور العلماء، لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب عيناً على كل مسلم ومسلمة (٢٧). وهذا القول مروي عن الإمام ابن حزم رحمه الله قال: (النصيحة لكل مسلم فرض) (٢٨)، وقال الماوردي - رحمه الله: (لا خلاف بين الناس أن أمرهم بالمعروف ونهيهم عن

المنكر مع المكنة وظهور القدرة واجب على من شاهد ذلك من فاعليه وسمعه من قائليه) ٢٩(.

والقول بأنها واجب عيني محمول على الحالات التالية:

١. إذا طلبت النصيحة من القادر عليها تعين أداؤها لقول النبي ﷺ فيما روا أبو هريرة (حق المسلم على المسلم ست: ذكر منها: " وإذا استصحك فانصح له " (فانصحه) (٣٠). فالحديث صريح بالوجوب في حال الطلب . والأمر عند الإطلاق يقتضي الوجوب، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة. ولأن عدم النصح له يلحق الضرار به، وفي الحديث (لا ضرر ولا ضرار) (٣١) .
٢. عند رؤية المنكر إذا علمه ولم يقم على تغييره أحد غيره. ولم يترتب على الإنكار ضرر أو منكر أعظم منه، ففي هذه الحالة يتبعن على الناصح تغيير المنكر لقول النبي ﷺ: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليس عليه ذلك) .

قوله: (فليغيره) أمر، والأمر يقتضي الوجوب. ولأن ترك التغيير مع القدرة عليه يؤدي إلى انتشار المنكر فيعم خطره وقد يصعب تغييره بعد ذلك، ومن رأى ليس كمن سمع. وقد جاء الوعيد الشديد في حق من لم يغير المنكر مع قدرته عليه كما في قول النبي ﷺ من حديث عبد الله بن مسعود (لتأمنن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذون على يد الظالم وتتأثرن على الحق أطرا، أو ليضربن الله قلوب بعضكم على بعض ويلعنكم كما لعنهم) (٣٢) .

٣. إذا تعين العلم بالمنكر على أحد من المسلمين ولم يعلم به غيره تعين عليه إنكاره، وهذا من باب إسداء النصيحة لعامة المسلمين. وفي هذا يقول الإمام التوسي رحمه الله: " قد يتبعن كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو أو لا يمكن من إزالته إلا هو" (٣٣) .

الاتجاه الثاني:

النصيحة فرض كفاية إذا قام بها من يكفي من المسلمين سقط الإثم عن

الباقيين. وهو روایة عن الإمام أحمد (٣٤)، وهذا القول مروي عن ابن بطال إذ يقول "والنصيحة فرض يجزئ فيه من قام به ويسقط عن الباقيين" (٣٥). وهذا القول لا يتعارض مع القول بأنها فرض عين. لأن كونها فرض عين في حالات خاصة. أما على وجه العموم لعامة المسلمين فهي واجبة ومن باب الفرض الكفائي، إذ لا يتعين على كل مسلم أو مسلمة أن يكون ناصحاً في كل الأحوال ما لم تطلب منه النصيحة وهو قادر عليها.

ويستدل لهذا القول بما استدل به أصحاب القول الأول، من الأدلة الدالة على وجوب النصيحة، وحملوها على العموم كلما وجد السبب الداعي للنصيحة، وإنما سمي (واجب كفائي) نظراً لكون الواجب يحصل بفعل البعض من الناصحين فتبرأ به ذمة غيرهم (٣٦).

الاتجاه الثالث:

أن النصيحة نافلة (مستحبة) وهذا في أحوال خاصة نكرها ابن رجب الحنبلي - رحمة الله - إذ يقول: (وأما النصيحة التي هي نافلة لا فرض فيذل المجهود بايشار الله تعالى على كل محبوب بالقلب وسائر الجوارح حتى لا تكون في الناصح فضلاً عن غيره، لأن الناصح إذا اجتهد لم يؤثر نفسه عليه، وقام بكل ما كان في القيام به سروره ومحبته، فكذلك الناصح لربه) (٣٧).

ويحمل ذلك على غير حالات الوجوب، في حال كون النصح أفضل من عدمه.

القول الفصل:

من خلال هذه الاتجاهات الثلاث في حكم النصيحة يمكن القول: بأن النصيحة واجبة شرعاً على كل مسلم ومسلمة مع القدرة عليها وانتقاء الضرر. والعدة في ذلك حديث: (الدين النصيحة)، والدين النصيحة في جميع ما أوجب الله رسوله وترك ما حرم الله ورسوله في الحقوق كافة، ومقابل هذا المعنى قول النبي ﷺ في حديث عبد الرحمن بن يعمر الديلمي ﷺ: (الحج عرفة) (٣٨)، ومن المعلوم

أن الوقوف بعرفة ركن في الحج، وإنما سميت النصيحة ديناً لبيان أهميتها وعظم شأنها في الإسلام، كما سمي الحج عرفة، لكون الوقوف بعرفة ركن الحج الأعظم.

وأستدل بعض العلماء على وجوب النصيحة بحديث جرير بن عبد الله البجلي رض قال: (بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم)، ووجه الاستدلال من الحديث: أن النصيحة وردت في الحديث مقارنة للصلوة والزكاة، وأقل أحوالها - والحالة هذه - الوجوب، والمباعدة لا تكون إلا على واجب، كما أن النصيحة وردت في بعض نصوص السنة أنها حق في الحديث المتقدم (حق المسلم على المسلم ست: ذكر منها (إذا استتصح فانصح له)، والحق يعني الثبات والوجوب. فهي حق واجب للمسلم على أخيه المسلم . قال بن مفتح: (وظاهر كلام الإمام أحمد والأصحاب وجوب النصح للمسلم) (٣٩).

ويرتفع الوجوب إذا علم الناصل أن ضرراً سيصيبه بسببها قياساً على إنكار المنكر. قال ابن بطال (والنصيحة لازمة على قدر الطاقة إذا علم الناصل أنه يقبل نصحه ويطاع أمره، وأمن على نفسه المكروره، فإن خشي على نفسه أذى فهو في سعة) (٤٠).

وبذل النصيحة يكون في حال توفر الأسباب الداعية لها، أو حصول ضرر بتركها، أما في حال الستر وصلاح الحال والعدالة الظاهرة ، فلا يجوز التجسس على أحد من الناس وكشف أستارهم من أجل النصح لهم (٤١).

المطلب الثاني

حكم الاستماع إلى النصيحة وقبولها:

الاستماع إلى النصيحة وسيلة من الوسائل النافعة، وطريق من طرق معرفة الحق، وسبب من أسباب التعلم، والعلم قبل القول والعمل، والاستماع إلى النصيحة داخل في الواجب الموسع، وهو ما كان وقته أكثر من قدر أدائه، فجميع أجراء الوقت وقت للأداء.

من هنا يمكن القول بأن الاستماع للنصيحة إن كانت من النصائح العامة

التي تعم جميع المسلمين كالأمر بالتقى والثبات على الإيمان ولزوم الجماعة، فالحكم في ذلك لا يتعين في وقت بعينه بل هو مندوب إليه في كل وقت. لأن الأصل في المسلم أنه على درجة من التقوى بعد إن استقر الإيمان في قلبه وإنما أراد الناصح التذكير به وعدم الغفلة عنه، كما قال تعالى: **« وَتَذَكَّرُ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنَعَّمُ الْمُؤْمِنِينَ »** (٤٢) فهو من الواجب الموسوع في الحديث: (إنا ن خطب فمن أحب أن يجلس فليجلس للخطبة، ومن أحب أن يذهب فليذهب) (٤٣).

وأما إن كانت النصيحة خاصة بشيء معين يجب فعله أو يجب تركه، فالاستماع إليها واجب، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فهو من الواجب المضيق؛ ولأنه مع قيام الحاجة من الناصح للمنصوح لا عذر له في عدم الاستماع إليها إلا من باب المكابرة والإعراض، وهو أمر محرم يستحق صاحبه عليه الوعيد الوارد في قوله تعالى: **« وَمَنْ أَغْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى »** (٤٤).

ويجب قبول النصيحة من بناتها إن كانت حقيقة. قال تعالى: **« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُخْيِيكُمْ »** (٤٥)، فالأمر للوجوب. والناصح داعي الله تعالى، لأنه لا يأمر إلا بحق. وفي رد النصيحة بلا سبب نوع من العناد والمكابرة، وتغليب لجانب الهوى ومدخل من مداخل الشيطان على الإنسان . أما قبول النصيحة فهو دليل على سلامة القلب وقرب العبد من ربه وخوفه منه. وقبول الحق يؤجر عليه صاحبه قال تعالى: **« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَقْسِنَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ اشْرُذُوا فَانْشُرُذُوا يَرْفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ »** (٤٦).

وقد تكون النصيحة صادرة من ولی الأمر، وطاعتة واجبة بالمعروف، وهذا يتمثل في قبولها منه والعمل بها قال تعالى: **« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِّبِعُوا اللَّهَ وَأَطِّبِعُوا الرَّسُولَ وَأَوْتِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »** (٤٧)، أو تكون صادرة من الآباء وطاعتها واجبة في غير معصية الله، ولهم حق الولاية الصغرى، وهم أولى من

يتولى النصح والتوجيه، فكل راعٍ مسؤول عن رعيته، وقبول نصائحها من باب طاعتها وبرهما، وهذا من أوجب الواجبات.

والنصيحة تشتمل على التدليل الشرعي، لأن الناصل لا يأمر إلا بحق عليه من الله برهان من كتاب أو سنة، فما على المنصوح إلا أن يرضي ويسلم ويقول سمعنا وأطعنا، حتى لا يكون من الذين قال الله فيهم: **﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ أَنْقَلَهُ الْعِزَّةُ بِإِلَّمْ فَحَسِبَهُ جَهَنَّمَ وَلِبَنْسَ الْمَهَادِ﴾** (٤٨).

وكما أن بنذل النصيحة عند تحقق سببها واجب فالاستماع إليها وقبولها واجب من باب أولى (٤٩). فليس الناصل أحرج إليها من المنصوح، فالممنصوح هو المستفيد، لاسيما إذا ترتب عليها فعل واجب أو ترك محرم، وما أدى إلى الواجب فهو واجب، والوسائل لها حكم الغaiات.

المطلب الثالث حكم كتمان النصيحة

ونذلك مشروط بالقدرة عليها: وهذا له تعلق بحكمها، وقد تقم القول بوجوبها لعموم الأدلة الدالة على أدائها وعدم كتمانها. وقد امتدح الله القائمين بها في سورة العصر في قوله تعالى: **﴿إِلَّاَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّيْنِ﴾** (٥٠).

كما أنها علم من العلوم النافعة، وقد ورد الدليل على تحريم كتمان العلم من الكتاب والسنة قال الله تعالى: **﴿وَلَا تُلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُّوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾** (٥١) وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص **ـ**: (من كتم علمًا ألم به الله بلجام من نار يوم القيمة) (٥٢). لاسيما إذا كان المنصوح في أمس الحاجة للنصيحة، فهي من باب التعاون على البر والتقوى، ومن باب محبة المسلم لأخيه قال **ـ** فيما رواه أنس **ـ**: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) (٥٣). وكتمان العلم يكون بإخفائه حين تدعو الحاجة إلى بيانه، إما ببيان الحال أو ببيان المقال، ولسان الحال هو الملائم للنصيحة، فمتى علم المسلم من حال أخيه حاجته

للنصيحة وجب بذلها له ، فمن أخلاق المسلم البيان للناس والإرشاد والإيضاح وبذل المعروف والسعى لهدائهم (٥٤) .

والناصح لا ينتظر حتى يسأله المنصوح عن الحكم فيجيئه، لأن هذا يكون من باب التعلم أو الفتيا، وإنما يبادر بالنصيحة قبل طلبها إذا وجد لها مسلكاً، وهذا هو الفرق بين النصيحة وإجابة السائل (الفتوى)، فالنصيحة أخص، وكل جواب عن سؤال داخل في معنى النصيحة فهو أعم، ومنه قول النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: (إذا استصحك فانصح له) أي طلب منك النصح له.

ويترتب على كتمان النصيحة ترك مبدأ الحسبة، وذلك يعني عدم إيكار المنكر، ولا يخفى ما يجره ذلك من المفاسد على الدين والأخلاق، والبخل بالعلم أشد من البخل بالمال، لأن العلم مقدم على العمل (٥٥).

المطلب الرابع

حكم تعديل المنصوح وتوبيقه

متى قصد الناصح بالنصيحة الذم والتعديل والنقص فإنه آثم، ونقل ابن رجب عن الفضيل بن عياض قوله: (المؤمن يستر وينصح والفاجر يهتك ويغير) (٥٦). والفرق بين الناصح والمعير كبير، ومن أهم تلك الفروق ما يلي (٥٧):

١. النصيحة تكون في السر والتعديل يكون في العلن .
٢. النصح يقوم به المؤمن المخلص، أما التعديل فهو من أخلاق الفسقة والفحار؛ لأن حب إشاعة الفاحشة من خصالهم، ومن أحب فضح أخيه وتعديلته بزنته فضحه الله يوم القيمة على رؤوس الأشهاد .
٣. الناصح يؤدي حقاً واجباً عليه لأخيه المسلم فهو مأجور، أما المعير فهو يسعى إلى هتك عرض أخيه فهو مأذور غير مأجور .
٤. الناصح يخلو من حظوظ النفس - في الغالب - وأما المعير فلا يخلو من حظوظ النفس، لفساد نيته وسوء سريرته، حيث خيم على قلبه الكره والحقد .

والحسد .

٥. حكم تعبير المنصوح والمساس بعرضه محرم، وإن وصل إلى حد الغيبة فهو كبيرة من الكبائر، وهذا كله مخالف للمقصد الشرعي من النصيحة .

٦. الناصح مصلح والمعير مفسد، وشتان بينهما، وربما يأتي التعير بسبب عدم الوسطية في النصيحة، فالغلو فيها يجعل الحسن قبيحاً، حتى وإن حست نية الناصح، ومن هنا يكون التعير عقبة في قبول النصيحة، وهذا نتيجة عدم الالتزام بمنهج الإسلام في الدعوة، فيا أيها الناصح الأمين: قل خيراً وإلا فالصمت .

أما التوبيخ من الناصح للمنصوح فيدل على عدم العلم بأسلوب الحكمة في الموعظة، فحال المنصوح المتتبس بالخطيئة هو أحوج ما يكون إلى اللين والرفق، حتى تؤثر فيه النصيحة، وهذا التوبيخ إذا لم يشتمل على سب وشتم فأقل أحواله الكراهة، لعدم الالتزام بآداب النصيحة، وفي الحديث: (لا يكون أحدكم عوناً للشيطان على أخيه ...) (٥٨).

فالمنصوح إذا لم يسمع الكلمة الطيبة والموعظة الحسنة يزداد عنواً ونفوراً، ولا يقبل المناصحة، كما قال تعالى مخاطباً نبيه محمدًا ﷺ: «وَلَوْ كُنْتَ فَطَّا غَلِيظَ القَبْرِ لَا تَفْضُوا مِنْ حَوْلَكَ» (٥٩). والمنصوح الذي افترف إثماً أو وقع في خطيئة بحاجة إلى الكلمة الطيبة التي تفتح له باب القبول والاستماع للنصيحة، وهذا يكون الداعية إلى الله الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر.

والناصح محاسب إلى الله فيما يقول وفيما يفعل، فيقابل الإساءة بالإحسان ولا يعتن ولا يوبخ ولا يقبح، فإن ذلك من البذاءة والسخرية التي نهى الله عنها ورسوله ﷺ، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخِرُنَّ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِّنْهُنَّ» (٦٠). ويقول الرسول ﷺ في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (ليس المسلم باللعن ولا بالطعن ولا الفاحش ولا البذى) (٦١). ذلك لأن النصيحة فرع عن الحسبة، فالحسبة أعم، ورجال

الحسبة من رجال الدولة، لأن الدولة قائمة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي هو أحد أركانها.

المطلب الخامس حكم التشهير بالمنصوح

تكون النصيحة في السر ما لم توجد مصلحة في إعلانها، فهي سر بين الناصح والمنصوح حتى لا تكون فضيحة ويتأثر المنصوح بإفصاحها، فيفسد الناصح أكثر مما يصلح، لأن النصيحة متى وصلت إلى حد التشهير تفقد غرضها وأهميتها ويضرر المنصوح بها، وربما تصل إلى حد التعذير، وفي هذه الحالة يتحول غرض النصيحة من إرادة الخير للغير إلى الإضرار به. فيقع الناصح في المحنور، ومتى أخذ الناصح في الإعلان والتشهير بالمنصوح وذكر عيوبه تحولت النصيحة إلى فضيحة وغيبة. والغيبة من كبائر الذنوب. وهي كما فسرها النبي ﷺ في حديث أبي هريرة ﷺ (ذكرك أخاك بما يكره) (٦٢).

ومتى كانت النصيحة على الملا، فإن ذلك مما يعين الشيطان على صاحبه ويضعف استجابته للنصيحة. وقد كان السلف - رحمهم الله - إذا أرادوا النصح لأحد وعظوه سراً.

وفي هذا المعنى يقول ابن حزم الظاهري - رحمه الله - (وإذا نصحت فانصح سراً لا جهراً وبتعريف لا تصريح إلا أن لا يفهم المنصوح تعريفك فلا بد من التصريح) (٦٣). وسئل ابن عباس ﷺ عن أمر السلطان ونفيه فقال (إن كنت فاعلاً ولا بد فيما بينك وبينه) (٦٤).

ومن قصد التشهير في نصح أخيه فغرقه إشاعة العيب في أخيه وإظهار مساوئه للناس وإلحاق الضرر المعنوي به في تشويه سمعته، وذلك كله من الأمور المنهي عنها شرعاً، كما هو معلوم من نصوص الكتاب والسنة.

أما الناصح الأمين على سر أخيه فإنه يقصد بذلك مصلحته في إصلاح حاله وإزالة ما به من نقص من باب تأدية الواجب عليه تجاه أخيه، وهو ماجور في ذلك،

بخلاف من قصد التشهير بأخيه فإنه مأذور غير مأجور كما قال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشْيَعَ الْفَاجِحَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (٦٥). وفي هذا المعنى يقول الإمام الشافعي - رحمه الله -:

تعمد نصحي في افراد وجنبني النصيحة في الجماعة
فإن النصيحة بين الناس نوع من التوبيخ لا أرضى سماعه
ولأن خالفتي وعصيت قولى فلا تجزع إذا لم تط طاعة. (٦٦)

المبحث الثاني شروط النصيحة وأدابها

للنصيحة شروط عامة وأخرى خاصة بكل ركن من أركانها، وذلك في

مطلوبين:

المطلب الأول

الشروط العامة للنصيحة وأدابها

نكر أهل العلم أنه لا بد للنصيحة من تحقق شروطها حتى تؤدي غرضها ويحصل لها القبول وتؤثر في سمعها ومن تلك الشروط:

١. أن يكون الغرض من إسداها النفع العام للأمة ويقصد بها وجه الله: وهذا الشرط من الشروط الازمة في النصيحة، لأن الهدف منها تحصيل الخير للغير طلباً في الأجر والثواب من الله تعالى، والمسلم لا ينصح إلا الله وابتغاء مرضاه الله. لا يرجو من وراء نصيحته عرضاً من الدنيا ولا ثناء من أحد. وقد دلت النصوص الشرعية على وجوب النصح لعامة المسلمين . وأن الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه، وفي حديث أنس بن مالك : (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) (٦٧) ونصرته نوع من النصح له، بأخذ الحق له ويردعه عن الظلم.

٢. الإخلاص: ويعني: النية الصادقة في منفعة الغير وإرادة الخير له والأعمال بالثبات كما جاء في حديث عمر بن الخطاب : (إنما الأعمال بالثبات وإنما

لكل امرئ ما نوى) (٦٨). وآفة الإخلاص الرياء والسمعة والعرض **الستنوي**: فمن قصد النصح لأخيه المسلم ليقال فلان ناصح وينظر الثناء من الناس على نصحه أو رغبة في الشهرة والتحديث بذلك بين الناس، أو لأجل عرض من الدنيا، فإن النصيحة تفقد الحكمة منها، وت فقد الأثر المترتب عليها في الآخرة. ويكون للقصد منها نفع الناصح وليس المنصوح. ومن المعلوم أن النصيحة فرع من فروع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو واجب ديني تعبدنا الله به، والله تعالى يقول: «**وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْتَدُوا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّين**» (٦٩).

٣. لا تكون النصيحة على وجه الإلزام والجبر: لأن الناصح متى بذل النصيحة للمنصوح فقد برئت ذمته، سواء أخذ بها المنصوح أم لم يأخذ بها. والله تعالى يقول لنبيه ﷺ: «**لَيْسَ عَلَيْكَ هَذَا هُنْ وَلَكُنَّ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ**» (٧٠). وفي الإلزام بالنصيحة تغير منها، وربما يصيب الناصح ضرر بسبب الإلزام. وإذا كانت النصيحة بسبب ترك واجب أو فعل حرام ولم يستجب المنصوح فالإلزام والجبر ليس من وظيفة الناصح، بل من اختصاص جهات الحسبة في الدولة.

٤. اختيار الوقت المناسب للنصيحة: إذا كان المنصوح في حالة غضب أو لديه ما يشغله ويصرفه عن سماع النصيحة فليس من المصلحة توجيه النصح له في هذا الوقت، فقد تأخذ العزة بالإثم ويلجا إلى العناد والمكابرة، لذا من المصلحة تأجيل النصيحة حتى يكون المنصوح في حال تسمح له بسماعها وقبولها، وفي هذا المعنى يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (إِنَّ لِلْقُلُوبِ شَهْوَةً وَإِقْبَالًاً وَفَتْرَةً وَإِبْارًاً فَخُذُوهَا عَنْدَ شَهْوَتِهَا وَإِقْبَالِهَا وَذُرُوهَا عَنْدَ فَتْرَتِهَا وَإِبْارِهَا) (٧١).

٥. التثبت وعدم العجلة: فقد يأخذ الحماس بالناصح ويستعجل بالنصيحة دون تثبت وتروي، ومن الصور الممكنة في هذه الحال: سوء الفهم من الناصح فيما يرى أو يسمع، أو عدم صدق الخبر المنقول إليه، والله تعالى يقول: «**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءُكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِّبُوْا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَاصِمِينَ**» (٧٢).

فالنصيحة فرع عن إنكار المنكر، وفي الإنكار لا بد من التثبت من حصول المنكر، فالعلجة من الشيطان توجب وضع الشيء في غير موضعه (٧٣).

المطلب الثاني

الشروط والأداب المتعلقة بأركان النصيحة

الفرع الأول

شروط وأداب الناصح:

الناصح: هو المحور الرئيس في النصيحة، وهو البازل لها. ويشترط فيه شروط وأداب أهمها (٧٤):

١. أن يلزم الناصح أسلوب الحكمة في النصيحة:

ونذلك يعني أن يلزم الرفق واللين والموعظة الحسنة، لأن النصيحة دعوة إلى الخير كما جاء في قوله تعالى: **(اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالْتِقْنَى هِيَ أَخْسَنُ)** (٧٥).

فالرفق واللين لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه، قال تعالى: **(فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ)** (٧٦)، وفي قول النبي ﷺ للأعرابي الذي بال في المسجد وأنكر على من نهره وزجره حتى فرغ من بوله ثم قال فيما رواه أبو هريرة : **(إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلِحُ لِشَيْءٍ مِّنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْفَغْرِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَأَمْرُ بِذِنْبِهِ مِنْ مَاءِ فَاهْرِيقِ عَلَيْهِ)** (٧٧).

وفي معنى الرفق واللين: الرحمة بالمنصوح ومراعاة حاله، لأن التعنيف والتوبیخ يكون غالباً من أسباب عدم قبول النصيحة .

ومن مزايا وخصائص الدين الإسلامي في جانب الدعوة إلى الله اليسر والسماعة، وفي الحديث عن أنس بن مالك رفعه مرفوعاً: **(بَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا يُسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا)** (٧٨).

ومتي كان الناصح بهذه المثابة في نصحه للآخرين فإن ذلك أدعى وأحرى لقبول النصيحة والعمل بها، كما أن ذلك يعطي الناصح ثقة بنفسه ومحبة الناس له.

وإذا كان هذا منقرضاً في النصح لل المسلم فلغير المسلم من باب أولى، فهو أحوج ما يكون إلى الرفق واللين والإحسان مع استشعار الأمان عند النصيحة.

٢. الصبر على الأذى:

وهي صفة من صفات الدعاة إلى الله والنصيحة أسلوب من أساليب الدعوة، فإن الدعوة قد لا تخلو من الإساءة للداعية بقول أو فعل، والناصح لابد أن يكون صابراً على أذى المنصوح ويدفع بالتي هي أحسن قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبَرْتَكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَخْزُنَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ (٧٩). وهذا من باب الصبر على طاعة الله، لأن النصيحة امتحان لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ. ومن صابر يصبره الله، وهذا الإيذاء نوع من الابتلاء، والابتلاء من سنن الأنبياء، فصبروا على ما أوذوا في سبيل الله حتى كانت العاقبة للمنتفين الصابرين .

٣- معرفة حال المنصوح:

وهذا من الحكمة في النصيحة، فكل مقام مقال، والحكيم: هو الذي يضع الأمور في مواضعها ويزنها بميزانها الصحيح، فقد يكون المنصوح في حال لا تسمح بإلقاء الموعظ، بسبب وجود توتر نفسي أو عصبي، أو مقام لا يناسب النصح فيه وتكون المصلحة في تأجيلها حتى تتحسن حالة وتسقى أحواله ليكون أكثر تقبلاً لها، والمنصوح يتاثر بالعامل النفسي والمكاني والزمني، فمن الواجب على الناصح مراعاة ذلك حتى تقع النصيحة موقعها.

ومن الأمثلة على ذلك:

- وقت الانفعال الشديد حتى يهدأ ويعود إلى حالته الطبيعية .

- المريض النفسي، حتى يكون في حال تسمح بمناصحته .

- حيث عهد بشرب المسكر: فيحتاج إلى وقت يزول فيه أثر المسكر حتى يمكن مناصحته، ويكون أهلاً لقبول النصيحة .

٤- العمل بالنصيحة (القدوة الحسنة) :

وذلك بأن يتصف الناصح بالمنصوح به، فمن الجهل والخطأ أن يأمر

الناصح بفعل لم يلتزم به هو، والله تعالى يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ، كَبِرْ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (٨٠)، ويقول سبحانه: ﴿ أَتَأْمَرُونَ النَّاسَ بِالْبَرِّ وَتَنْسُونَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٨١). وجاء الخطاب على سبيل الإنكار، وأن ذلك مخالف للفطرة والعقل السليم. وذلك لأن الناصح قدوة للمنصوح، ومن أراد إصلاح غيره فليصلح نفسه أولاً، وفي هذا المعنى يقول الشاعر أبو الأسود الدؤلي:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعْلَمُ غَيْرُهُ هَلَا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ

الفرع الثاني شروط وأداب المنصوح

يشترط في المنصوح ما يشترط في الناصح من الشروط والأداب التي تدعوا إلى قبول النصيحة والعمل بها، فما جزاء الإحسان إلا الإحسان، وينفرد المنصوح ببعض الأداب التي يختص بها ومنها:

١. الثناء على الناصح وشكره والدعاء له:

وهذا من باب مقابلة الإحسان بالإحسان، وفي حديث عبد الله بن عمر رض: (من أسدى إليكم معرفة فكاففوه فإن لم تجدوا ما تكاففوه به فادعوا له) (٨٢). والناصح يستحق المكافأة المادية والمعنوية، لأنه سبب في هداية المنصوح ورجوعه إلى طريق الحق بعد الضلال. والنصيحة من عمل الخير الذي يؤجر عليه صاحبه في الدنيا والآخرة، وأولى الناس بشكر الناصح هو المنصوح، لأنه هو المستفيد الأول من النصيحة وهو المعني بها. كما أن في الثناء على الناصح وشكره وإدخال السرور إلى قلبه واستمراره في نصح الآخرين كلما وجد إلى ذلك سبيلاً.

٢. تقبل النصيحة والعمل بها:

فمتى علم المنصوح بالحكم وزال عنه الجهل فقد قامت عليه الحجة، ولا عذر له في ارتكاب المعصية، أو البقاء على خطيبته، وسرعة استجابته للناصح تدل على صفاء سريرته ومحبته للخير، ورجوعه إلى الحق بعد توبه، والتوبة تجب ما

قبلها. أما بقاوئه على معصيته وخطئه بعد قيام الحجة عليه، فهذا نوع من العناد والمكابرة، ولا عنز له أمام الله .

الفرع الثالث

شروط مشتركة بين الناصح والمنصوح

ذكر العلماء من شروط النصيحة شرطًا يجب توافرها في كل من الناصح والمنصوح على حد سواء ومن تلك الشروط (٨٣) :

١- الإسلام:

فيشترط أن يكون الناصح والمنصوح مسلمين، لأن النصيحة فرع عن الدعوة إلى الله، والداعي إلى الله لابد أن يكون مسلماً، لأن الداعية المسلم هو العالم بعلم الكتاب والسنة ويدعو إلى الخير والصلاح والهداية، بخلاف الكافر فهو لم يصلح نفسه فكيف يصلح غيره، وفائد الشيء لا يعطيه. أما المنصوح فكذلك لابد أن يكون مسلماً في قول أكثر أهل العلم، وفي هذا المعنى يقول الإمام أحمد - رحمة الله -: (ليس على المسلم نصح الذمي والناصح للمسلم) (٨٤). والدليل على ذلك قول النبي ﷺ في الحديث المتقدم: (والناصح لكل مسلم) من حديث جرير بن عبد الله البجلي ، ومفهومه: عدم النصح لغير المسلم .

ويرى آخرون عدم اشتراط الإسلام في المنصوح، فالنصيحة واجبة للMuslim ولغيره، قال بن حجر - رحمة الله - (والتعبير بالمسلم للأغلب وإلا فالناصح للكافر معتبر بأن يدعى إلى الإسلام ويشار عليه بالصواب) (٨٥) .

وهذا هو الراجح - والله أعلم - لأن الهداية إلى الحق تعم الخلق، وجاءت النصوص الشرعية بنصح الناس كافة، بل إن هداية غير المسلم ودخوله في الإسلام بسبب النصيحة أعظم أجرًا من نصيحة المسلم، فلئن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خير لك من حمر النعم. ويحمل قول الإمام أحمد السابق على عدم الوجوب العيني، من باب التفريق بين المسلم وغيره، لأن الكفر أعظم ذنب، غير المسلم لا يقبل من عمل إلا بالإسلام.

وعلى الناصح المسلم أن يشعر غير المسلم بالأمن عند النصيحة من غير تخويف ولا تهديد، وهذا هو المعنى الذي دل عليه قول الله تعالى: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْنَمَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَتْبِغْهُ مَأْمَنَةً» (٨٦) مع التأبب معه في الكلام بلا سباب ولا شتم ولا تجريح كما قال تعالى: «وَلَا تَسْتَوْا إِلَيْنَا يَذْعُونَ مِنْ نُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَنْهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ» (٨٧).

٢- البلوغ والعقل:

فيشترط في الناصح والمنصوح أن يكونا بالغين عاقلين، فالبلوغ والعقل مناط التكليف، وغير المكلف لا يكون أهلاً لإصداء النصيحة ولا لسماعها والعمل بها، وغير المكلف مرفوع عنه القلم فليس محلًا للنصيحة، فلا يؤخذ على تقصيره، ففي الحديث: رفع القلم عن ثلاثة ذكر منها: (وعن الصبي حتى يحتم وعنه الجنون حتى يفتق) (٨٨).

الفرع الرابع شروط المنصوح به

المنصوح به هو محل النصيحة وموضوعها وقد يكون تقصيراً في الجانب الشرعي، أو إخلالاً بشيء من الآداب الشرعية، وهناك شروط يجب مراعاتها قبل بذل النصيحة منها:

١. أن يكون المنصوح به صواباً دل عليه الشرع:
إما أن يكون طلباً لفعل مشروع مأمور به أو تركاً لفعل غير مشروع ورد النهي عنه. أما النصح بترك المأمور به أو فعل المنهي عنه فلا يسمى نصيحاً ولا يصح قبوله، لأنّه مخالف للشرع، فلا يعبد الله إلا بما شرع، وفي حديث عائشة - رضي الله عنها -: (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) (٨٩) وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهم - (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) (٩٠)

٢. أن يكون الأمر المنصوح به مما اتفق أهل العلم على قبوله: أو ترجح لليهم صوابه، فلا تكون النصيحة بالأقوال الشاذة أو الضعيفة مما هو محل خلاف بين العلماء من مسائل الاجتهاد، يقول الإمام أحمد - رحمه الله - (لا ينبغي للفقير أن يحمل الناس على مذهب ولا يشدد عليهم) (٩١). ويقول: سفيان الثوري - رحمه الله - (إذا رأيت الرجل يعمل بما اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه) (٩٢).

أما ما كان الخلاف فيه ضعيفاً وكان ذريعة إلى فعل محظوظ، أو خالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً، فهو داخل في مجالات النصيحة، فوجود الخلاف فيه كعدمه، والاجتهاد فيه غير سائغ، ويجوز الإنكار على صاحبه (٩٣).

٣- أن يكون المنصوح به مقدوراً على فطه:

وذلك بأن يوافق حال المنصوح، فلا يأمر الناصح بما لا يستطيع، فإن ذلك ليس من مقاصد الشرع المبني على اليسر والسماعة، فإذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطيع، لاسيما وأن الاستطاعة شرط في التكاليف الشرعية، بدلالة نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، وهي في هذا الباب من باب أولى. وإذا كانت التكاليف الشرعية مبنية على الاستطاعة وهي من واجبات الدين فبناء النصيحة عليها أولى، قال تعالى: (فاقتوا الله ما استطعتم) (٩٤). والله أعلم

الخاتمة:

- الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث الذي توصلت فيه إلى نتائج أهمها:
١. عظم شأن النصيحة في الإسلام حيث استحقت أن تكون ديناً.
 ٢. النصيحة لله تكون بتعظيم شعائر دينه وامتثال أوامره واجتناب نواهيه.
 ٣. النصيحة لكتاب الله تكون بالعمل به والتحاكم إليه.
 ٤. النصيحة لرسول الله تكون بإتباع سنته ومحبته والإيمان بما جاء به من عند ربه فهو الصادق المصدق، وطاعتة فيما أمر ونهى عنه وزجر.

٥. النصيحة لأئمة المسلمين تكون بطاعتهم بالمعرفة والدعاء لهم وعدم الخروج عليهم ونصرتهم على الحق والنصح لهم.
٦. النصيحة لعامة المسلمين: تكون بالاتفاق حول علمائهم وإرشاد جاهمهم والتعاون معهم على البر والتقوى والعمل على جمع كلمتهم على الحق.
٧. نصيحة المسلم لأخيه من باب الواجب العيني أو الكفائي حسب حال المنصوح وعلم الناصح بسبب إسداء النصيحة.
٨. الاستماع للنصيحة الخاصة واجب، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أما النصيحة العامة كالمحاضرة والخطبة فالاستماع إليها مستحب.
٩. الغرض من النصيحة النفع العام للأمة بغية الأجر والثواب من الله.
١٠. الأصل في النصيحة أن تكون سراً بين الناصح والمنصوح، مالم توجد مصلحة في إعلانها.
١١. لا يجوز التشهير بالمنصوح ولا تعيره فإن ذلك من الغيبة المحرمة.
١٢. لا يلزم من إسادة النصيحة العمل بها على وجه الإلزام خاصة إذا كان يترتب على ذلك إلحاق الضرر بالناصح.
١٣. من الأمور المعينة على قبول النصيحة اختيار الوقت المناسب ومعرفة حال المنصوح.
١٤. لا يجوز كتمان النصيحة مع القدرة عليها، فإن ذلك من كتمان العلم المنهي عنه.
١٥. لا بد في الناصح أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً عالماً بما يقول. ويجوز نصح غير المسلم من باب هدايته للإسلام.
١٦. النصيحة تكون بالحكمة والموعظة الحسنة لأنها نوع من الحسبة.
١٧. من كمال إيمان الناصح أن يصبر على ما قد يصيبه من أذى في سبيل نصح الغير من أصحاب الهموم والزلات.
١٨. الناصح محسن للمنصوح فلا يعد إلى توبيقه أو تكريمه والاستهزاء به.

١٩. على المنصوح المبادرة بقبول النصيحة إذا علم صدق نية الناصلح وأنه أراد له الخير، فما جزاء الإحسان إلا الإحسان.
٢٠. من حسن الأدب مع الناصلح أن يبادره المنصوح بالثناء والشكر على نصيحته مكافأة له - والله لا يضيع أجر المحسنين.
٢١. يجب على الناصلح مراعاة الأمر المنصوح به، فلا ينصح إلا بما علم صوابه ودل عليه الشرع، ومقدوراً على فعله.
٢٢. ما كان معلوماً باجتهاد صحيح. لا ينكر على صاحبه، فلا إنكار في مسائل الاجتهاد، أما الأقوال الضعيفة والشاذة فلا تمنع من إبداء النصيحة، لأن عدم العمل بها أولى.
٢٣. الواجب على المسلمين وال المسلمات التناصح فيما بينهم وهو من باب التعاون على البر والتقوى، وصلاح الفرد صلاح لجماعة وصلاح الجماعة صلاح للأمة.

التوصيات:

من خلال ما نقدم في عناصر البحث يتضح عدد من التوصيات أهمها:

١. على المسلم إن تقوى صلته بأخيه المسلم، حتى يعلم حاله ومدى حاجته للنصيحة .
٢. تعزيز دور المناصحة في مؤسسات الحسبة، والعمل على إصلاح المجتمع وتطهيره من الآفات الأخلاقية وتقوية صلته بربه .
٣. استخدام المدارس والمعاهد والجامعات كدور للمناصحة، وذلك بأن يقوم الأستاذ ببذل النصيحة لطلابه في أول المحاضرة بما لا يزيد على عشر دقائق، خاصة إذا رأى منهم سلوكيات خطأة أو تقصير في أداء الواجب .
٤. استقبال النصيحة بصدر رحب وعدم التنمر أو التضجر من الناصلح .
٥. إقامة دورات تدريبية لمن يرغب في المناصحة، كي يتقن الناصلح أسلوب النصيحة وآدابها.

٦. حسن الطن بالناصحين وشكرهم والثناء عليهم عند بذل النصيحة، فما جزاء الإحسان إلا الإحسان .
٧. التأكيد من سلامة النصيحة من الأهواء، فإن الناصح أمين على ما يقول ويفعل.
٨. العناية بالدليل الشرعي من أجل إقناع المنصوح .
٩. مناصحة الأب لأولاده لا تقف عند حد زمني أو مكاني، بل يستمر في النصح لهم حتى تقوم عليهم الحجة، وتحتفق هدایتهم .
١٠. التركيز على شروط النصيحة وآدابها في مناهج التعليم، خاصة في المرحلة الجامعية .

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات وصلى الله على نبينا محمد.

هوما مش البحث:

- (١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ج ٢، ص ٣٧، في كتاب الإيمان برقم ٥٥، وأخرجه أبو داود في سننه كتاب الأدب بباب النصيحة، رقم ٤٩٤٤. والإمام النسائي في السنن الصغرى، كتاب البيعة، باب النصيحة للإمام، ١٥٦/٧.
- (٢) (الأعراف: ٧٩)
- (٣) (سورة إبراهيم: ٢٤)
- (٤) (البقرة: ٨٣)
- (٥) (الإسراء: ٥٣)
- (٦) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٧/٢
- (٧) صحيح البخاري، كتاب الشروط بباب ما يجوز من الشروط في الإسلام برقم ٢٧٥٣، صحيح مسلم كتاب الإيمان برقم ٢٠٨.
- (٨) أخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم ٥١٩، ومسلم في صحيحه كتاب السلام برقم ٢١٦٢. ص ١٠٦٣
- (٩) أخرجه البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم ٤٤٢، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأحكام، بباب الخبر الموجب نصيحة الحكم: ٤/٢١٢٧، وأحمد في المسند برقم ٨١٣٤.

- (٩) سورة الفتح، الآية (٤٨).
- (١٠) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم ٢٧٣ وابن سعد في الطبقات ١٩٢/١ وأحمد في المسند ٣١٨/٢، قال الهيثي في مجمع الزوائد: ١٦/٩ ارجالة رجاله رجال الصحيح.
- (١١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برقم ٤٩، والترمذى في جامعه كتاب الفتنة برقم ٢١٧٢، والنمساوى في سننه كتاب الإيمان برقم ٥٠٨.
- (١٢) جامع العلوم والحكم، ٢١٠/١.
- (١٣) سورة آل عمران، الآية (١١٠).
- (١٤) شرح البخاري لابن بطال ١٣٠/١.
- (١٥) معجم مقاييس اللغة، ٤٣٥/٥، لسان العرب ٤٤٣٨/٧، المصباح المنير، ٢٧٦/٢.
- (١٦) معالم السنن للخطابي، ١٢٥/٤.
- (١٧) المفردات ص ٤٩٤.
- (١٨) التعريفات للجرجاني، ص ٣٦٠.
- (١٩) معالم السنن للخطابي، (١١٦/٢).
- (٢٠) سورة الأحزاب آية (٧١).
- (٢١) انظر فتح الباري لابن حجر، ١٣٨/١، شرح صحيح مسلم للنووى، ٣٨/٢.
- (٢٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووى ٣٨/٢.
- (٢٣) سورة النساء، الآية (٥٩).
- (٢٤) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام برقم ٢٩٥٧ ومسلم في صحيحه برقم ١٨٣٥ وأحمد في مسنده برقم ٨٣٠٢.
- (٢٥) انظر: شرح صحيح مسلم للنووى، ٣٩/٢، شرح السنة: ص ١٠٧. تحرير الأحكام في تبيير أهل الإسلام ص ١٠٩.
- (٢٦) شرح النووى على صحيح مسلم، ٣٩/٢. قال ابن مفلح - رحمه الله - (وظاهر كلام أحمد والأصحاب وجوب النصيحة للمسلم وإن لم يسأله ذلك كما هو ظاهر الأخبار). الأداب الشرعية لابن مفلح ١١٢/٢.
- (٢٧) انظر: الحسبة في الإسلام لشيخ الإسلام بن تيمية ص ٨، شرح النووى على صحيح مسلم ٢٢/٢.

- (٢٨) الأخلاق والسير ص ٥٦، ونقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم ٣٨/٢
- (٢٩) ألب الدنيا والدين ص ١٠١
- (٣٠) رواه البخاري في صحيحه، صحيح البخاري برقم ١٢٤٠.
- (٣١) رواه مسلم في صحيحه برقم ٢١٦٢ ..
- (٣٢) رواه أبو داود، سنن أبي داود برقم ٤٣٣٦ . وأحمد في المسند برقم ٣٧١٣ ، وقال: أحمد شاكر في تعليقه على الحديث: منقطع، وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ١١٠٥، بعده روايات أحدها مرسل.
- (٣٣) شرح صحيح مسلم للإمام النووي، ٣٩/٢
- (٣٤) الآداب الشرعية ١/٢٩١، جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ٣٣٩
- (٣٥) نقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم، ٣٩/٢.
- (٣٦) انظر: فقه الدعوة للبلالي ص ٢٤٥
- (٣٧) جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص ١١٢ .
- (٣٨) أخرجه النسائي برقم ٣٠١٦ وصححه الألباني في تخريج مشكاة المصايبخ، رقم ٢٦٤٦ .
- (٣٩) الآداب الشرعية ١/٢٩١
- (٤٠) نقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم ٣٩/٢
- (٤١) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٦٧، الآداب الشرعية ١/٣١٨، فقه الدعوة ص ٩٩
- (٤٢) سورة الذاريات، الآية (٥٥).
- (٤٣) رواه أبو داود في سنته بباب الجلوس للخطبة، حديث ١١٥٥، ٤٢٩/١، وذكر أنه حديث مرسل عن عطاء عن النبي ﷺ.
- (٤٤) سورة طه، آية (١٢٤)
- (٤٥) سورة الأنفال، الآية (٢٤).
- (٤٦) سورة المجادلة، الآية (١١).
- (٤٧) سورة النساء، الآية (٥٩)
- (٤٨) سورة البقرة، الآية (٢٠٦).
- (٤٩) انظر: شرح مختصر الروضة ١/٣١٢، فتح الباري لابن حجر ١٥٧/١
- (٥٠) سورة العصر، الآية (٣).
- (٥١) سورة البقرة، الآية (٤٢).

- (٥٢) ورواه الإمام الترمذى في سننه برقم ٢٦٤٩ وأبو داود في سننه برقم ٣٦٥٨، والبغوى فى شرح السنة ١/٣٠١، وقال: حديث حسن، ونظر: (الترغيب والترهيب للمنذري، ٩٧/١).
- (٥٣) أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الإيمان برقم ١٣ ومسلم فى كتاب الطهارة برقم ٤٥.
- (٥٤) انظر كتاب الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي، ج ٢، ص ١٤٢.
- (٥٥) انظر: المرجع السابق.
- (٥٦) انظر: جامع العلوم والحكم، ص ٧٧.
- (٥٧) انظر: الفرق بين النصيحة والتعبير لابن رجب من ٧
- (٥٨) أخرجه البخارى فى كتاب الحدود صحيح البخارى، رقم ٦٣٩٥ وأخرجه الحاكم فى المستدرك ٤/٣٨٢، والإمام أحمد فى المسند برقم ٤١٥٧ وانظر مجمع الزوائد للهيثمى .١٤٢/٩.
- (٥٩) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).
- (٦٠) سورة الحجرات، الآية (١١).
- (٦١) روأه البخارى فى الأدب المفرد برقم ٣٢٨، ٣١٢ والإمام أحمد فى المسند ١/٤٠٤ برقم ٣٧٠٨ والترمذى فى الجامع الصحيح فى البر والصلة برقم ١٩٧٧ . والبيهقى فى السنن الكبرى ١٠/٢٣٤ برقم ١٩٤٨٣ والحاكم فى المستدرك ١٣/١ برقم ٢٩ وقال: صحيح على شرط الشيفين، وصححه الألبانى فى سلسلة الأحاديث الصحيحة برقم ٣٢٠.
- (٦٢) أخرجه مسلم فى صحيحه، برقم ٢٥٨٩.
- (٦٣) الأخلاق والسير، ص ٤٤.
- (٦٤) مصنف ابن شيبة ٤٧٠/٧ برقم ٣٧٣٠٧
- (٦٥) سورة النور، الآية (١٩).
- (٦٦) ديوان الإمام الشافعى، ص ١٠.
- (٦٧) أخرجه البخارى فى صحيحه برقم ٦٩٥٢، ورقم ٢٤٤٤.
- (٦٨) أخرجه البخارى فى صحيحه، الحديث الأول من الصحيح.
- (٦٩) سورة التين، الآية (٥).
- (٧٠) سورة البقرة، الآية (٢٧٢).
- (٧١) الآداب الشرعية لابن مفلح ١٠٩/٢
- (٧٢) الحجرات آية (٦)

- (٧٣) انظر: فيض القدير ٣٧٧/٣، فقه الدعوة ص ١٠١.
- (٧٤) انظر: فقه الدعوة ص ١٠٤-١٠٢، الحسبة ص ١١.
- (٧٥) سورة النحل، الآية (١٢٥).
- (٧٦) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).
- (٧٧) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٦٠٢٥ وبرقم ٦١٢٨.
- (٧٨) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٦٩ ورقم ٦١٢٥ ومسلم في صحيحه برقم ١٧٣٤.
- (٧٩) سورة النحل، الآية (١٢٧).
- (٨٠) الصاف آية (١٤٢).
- (٨١) البقرة آية (٤٤).
- (٨٢) أخرجه أبو داود في سننه برقم ١٦٧٢، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم ٦٠٢١، وانظر الجامع الصغير للسيوطى برقم ٨٤١١.
- (٨٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووى ٢٣/٢، الآداب الشرعية: ٢٨٨/١، جامع العلوم والحكم ص ٣٨٥.
- (٨٤) جامع العلوم والحكم، ص ١١٤.
- (٨٥) فتح الباري لابن حجر ١٤٠/١.
- (٨٦) سورة التوبة، الآية (٦).
- (٨٧) سورة الأنعام، الآية (١٠٨).
- (٨٨) رواه أبو داود في سننه كتاب الحدود برقم ٤٤٠٣ ورقم ٤٣٩٨، ورقم ٢٠٤١ من ماجه في كتاب الطلاق برقم ٢٥٩٩ ص ٢٠٤١، وأحمد في مسنده ١٠١/٦. وابن خزيمة في صحيحه برقم ٣٠٤٨، وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم ٢٩٨، ورقم ٢١٠٣.
- (٨٩) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم ١٧١٨.
- (٩٠) أخرجه البغوي في شرح السنة، ج ١، ص ٢١٢، وصححه النووي في الأربعين النووي، ص ٤١، وقال بن حجر في الفتح ٢٨٩/١٣: حديث حسن صحيح، وروي من طرق عدة أحدها عن نعيم بن حماد الخزاعي عن عبد الله بن عمرو، وهو لم يسمع منه، فتكون روایته منقطعة بوضعه الألباني في المشكاة برقم ١٦٧ لكترا خطأ نعيم بن حماد. والحديث معناه صحيح.
- (٩١) الآداب الشرعية لابن مفلح ١٨٦/١.

(٩٢) حلية الأولياء لأبي نعيم ٣٦٨/٦.

(٩٣) الأدب الشرعيه ١٨٦/١، فقه الدعوة ج ١١٣.

(٩٤) سورة التغابن آية ١٦

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم: ترزيق من حكيم حميد.
٢. الأحكام السلطانية: لأبي يعلى الفراء ت ٤٥٨ - ط ٣، ١٣٩٤هـ، دار الفكر، بيروت.
٣. الأخلاق والسير: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار بن حزم، بيروت.
٤. أدب الدين والدنيا/علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعى: ط الثالثة ١٩٥٠م، القاهرة/مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الطبى.
٥. الأدب المفرد: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى، تحقيق/محمد ناصر الدين الألبانى، ط الأولى، دار الصديق، الجبيل. المملكة العربية السعودية.
٦. الأداب الشرعية: لأبي عبد الله بن مفلح المقدسى، مكتبة الرياض الحديثة. ١٣٩١هـ.
٧. الأربعون النووية: للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢هـ.
٨. تحرير الأحكام في تبيير أهل الإسلام/تأليف: بدر الدين بن جماعة/تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد - ط الأولى - الناشر دار الثقافة للنشر والتوزيع - الدوحة.
٩. الترغيب والترهيب: عبد العظيم بن قوي أبو محمد المننري ت (٦٥٦هـ) دار الكتب العلمية/بيروت. ط الأولى ١٤١٧هـ.
١٠. التعريفات: علي بن محمد البرجاني/دار الكتاب العربي - بيروت - ط ٢٤١٣هـ.
١١. جامع العلوم والحكم: لزين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين بن رجب الحنبلي، دار الفكر، بيروت مطبعة مصطفى البابى الطبى. مصر.
١٢. الجامع الصغير: للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ط الرابعة، مصر.
١٣. حلية الأولياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله، ت (٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي بيروت.
١٤. ديوان الإمام الشافعى ت (٢٠٤هـ): دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. الدين النصيحة: ابن رجب الحنبلي، دار المعارف.

١٦. سلسلة الأحاديث الصحيحة: ناصر الدين الألباني /مكتبة دار المعرفة ١٤١٥هـ
١٧. سنن أبي داود: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني - دار إحياء السنة المحمدية.
١٨. سنن بن ماجه/لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية اسطنبول.
١٩. سنن الترمذى: (الجامع الصحيح) : لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذى، الناشر - دار الفكر، بيروت.
٢٠. سنن النسائي: للحافظ أبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي ومعه حاشية السندي - الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت.
٢١. شرح السنة: للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي.
٢٢. / شرح صحيح البخاري: لابن بطال/أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية.
٢٣. شرح صحيح مسلم: للإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر بيروت.
٢٤. شرح مختصر الروضة: نجم الدين أبو الريبع سليمان بن عبد القوي الطوفي، مؤسسة الرسالة ط الأولى.
٢٥. شرح المعرفة وبدل النصيحة: أبو عبد الله الحارثي المحاسبي ت ٢٤٣هـ دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٦. صحيح البخاري: لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري، الطبعة الثانية، الناشر دار ابن كثير - دمشق.
٢٧. صحيح بن خزيمة/محمد بن إسحاق بن خزيمة ت ٣١١هـ - الناشر المكتب الإسلامي/بيروت ١٤٢٤هـ
٢٨. صحيح الجامع الصغير: محمد ناصر الدين الألباني: المكتب الإسلامي بيروت. ط الثانية.
٢٩. صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحاج النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٠. الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية/لابن القيم الجوزي، دار الفكر، بيروت

٣١. فتح الباري: (شرح صحيح البخاري) تأليف/أحمد بن علي بن حجر العسقلاني /ت (٨٥٢ هـ) المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة.
٣٢. الفرق بين النصيحة والتعيير: لحافظ: زين الدين بن رجب الحنبلي ت ٧٩٥ هـ، ١٩ صفحة، موقع الإسلام، تحميل ١٩٨٢ م.
٣٣. فقه الدعوة في إنكار المنكر: عبد الحميد جاسم البلاي - ط الثالثة ١٩٨٩ م، دار الدعوة للنشر والتوزيع - الكويت.
٣٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير: محمد بن عبد الرزق المناوي ١٠٣١ هـ - ط الثانية ١٣٩١ م دار المعرفة - بيروت -
٣٥. لسان العرب: لابن منظور الإفريقي: دار صادر - بيروت.
٣٦. مجمع الزوائد: لحافظ نور الدين على الهيثمي دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثالثة.
٣٧. المستتر على الصحيحين: لمحمد بن عبد الله الحكم النسابوري، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
٣٨. مسند الإمام أحمد: (المسند) للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، وبهamesه منتخب كنز العمل. الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
٣٩. مشكاة المصباح: محمد بن عبد الله الخطيب/تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي، دمشق. ط الثالثة.
٤٠. المصباح المنير: (في غريب الشرح الكبير - للرافعي -) تأليف/أحمد بن محمد الفيومي /ت (٧٧٠ هـ) المكتبة العلمية - بيروت.
٤١. مصنف ابن أبي شيبة: (المصنف)، الطبعة الأولى- مكتبة الرشد - الرياض.
٤٢. معالم السنن: للإمام أبي محمد الخطابي، المكتبة العلمية بيروت الطبعة الثانية.
٤٣. معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق/عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، الطبعة الثانية.
٤٤. المفردات: لأبي القاسم حسين بن محمد، تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة بيروت.
٤٥. النصيحة في صفات الرب جل وعلا: أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعى ٧١١ هـ / ط الثانية ١٣٩٤ هـ / المكتب الإسلامي - بيروت .